RAPPORT D'OBSERVATION
AFFAIRE 84
CHAMBRE CRIMINELLE SPÉCIALISÉE À Tunis
Audience N°1

انعقدت يوم 11 جويلية 2019 جلسة استماع عدد 1 لملف انقلاب 1962 أمام الدائرة الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية بالمحكمة الابتدائية بتونس 1.

وقد حضر بالجلسة ممثل عن محامون بلا حدود بصفته ملاحظ وقد تمكن من الدخول لقاعة المحاكمة دون عراقيل

انطلقت الدائرة المتخصصة بالمحكمة الابتدائية بتونس في النظر في مجموعة هامة من الملفات منها ملف اليوسفيين، ملف جبريل النقاش، زهير اليحياوي، ملفات أملاك البايات وملف اليسار التونس بجلسة 2019/7/11

المكان: المحكمة الابتدائية تونس 1	
توقيت انطلاق الجلسة: 9:30	توقيت رفع الجلسة: 14:20
رقم القضية (حسب الدائرة):84	
قائمة المنسوب إليهم الانتهاك:	
لم يقع المناداة على قائمة المنسوب إليهم الإنتهاكات ولا لائحة الإتهام	
القائمين بالحق الشخصي:	
لم يقع تلاوة قائمة الضحايا	
الوقائع:	
عرفت تونس خلال فترة الإستقلال الصراع الفكري اليوسفي البورقيبي حول المحطات المستقبلية والإستراتجية التي وجب إتباعها لبناء الدولة. وخلفت معركة الجلاء ببنزرت سنة 1961 غضب كبير ضد سياسة برقيبة خاصة مع غلق الفضاء العام ومنع كلي لحرية التعبير والتنظم والإجتماع مع وجود شبوهات في تصفية معارضي نظام حكمه	
التهم حسب النص القانوني وعلى معنى المجلة الجزائية:	
لم يقع تلاوة لائحة الإتها	

تمشي الجلسة:

- انطلقت الجلسة على الساعة 9:30وشهدت الجلسة حضور كبير باعتبار العدد الهام من القضايا المنشور يوم الجلسة بالإضافة إلى وجود قضايا هامة كقضية اليوسفيين وقضية اليسار وقضية موضوع الملاحظة.
- كما تم ملاحظة وجود عدد هام من ممثلي المجتمع المدني والإعلاميين والمحامين.
- أغلب القضايا التي وقع المناداة عليها تم تأخيرها لموعد لاحق سيقع تحديده إثر الجلسة وذلك باعتبار أن رئيس الجلسة قد قرر التركيز على ملف اليوسفيين.
- بعد المناداة على ملف على الساعة 10:25، تقدم الأستاذ بن سدرين بطلب للمحكمة يتمثل في سماع الضحية قدور بن يشرط وأرملة حمادي قيزة المراة حلومة وذلك باعتبار سن الضحية ووضعيته الصحية التي قد تعيق

حضوره في جلسات مقبلة كما لاحظ أن أرملة لزهر شرايطي قد توفت طلب التأخير لإتمام إجراءات إدخال الورثة.

- تدخل القاضي وأعلم أنه سيقع سماع الشهود فقط وأن القضية سيقع تأخيرها.
- وإذنت المحكمة للضحية بن يشرط ليدلي بشهادته فإنطلق في البداية إلى ضرورة تصحيح تزييف التاريخ الذي تعرض له مجموعة الإنقلاب 1962 معتبرا أن المجموعة لم تكن مسلحة ولا متكون من عسكريين فقط ولم تسعى إلى الإطاحة ببرقيبة وإنما كان هدفها القيام بحراك إجتماعي للمطالبة بالإصلاحات اللازمة.
- وبسؤاله عن التخطيطات التي سبقت محاولة الإنقلاب، أفاد بن يشرط أن السياسة التي أتبعها بورقيبة وإثر عملية إغتيال بن يوسف والتضحية بعديد المناضلين في حرب بنزرت وسوء تسيير أموال الدول قد جعل كل من عبد العزيز العكرمي والهادي القفصي وعمر بنيلي يدعون إلى إجتماعات لتنظيم محاولة لإصلاح المسار.
- وقد تكونت خلية صغرى تضم 57 شخصية وطنية وعسكريين وأمنيين شرعوا في تنظيم إجتماعات لطرح الفكرة دون التخطيط أو وضع برنامج أو اهداف.
- إلا أنه تم الوشاية بهم وتم القبض على مجموعة منهم وقد تم الإيقاع بين يشرط في 24 جوان 1963 وتم الحكم عليهم في 17 جانفي 1963 بالسجن 20 سنة أشغال شاقة.
- وتحدث بن يشرط عن ظروف إعتقاله بين سجن 9أفريل وسجن غار الملح "كراكة" وسجن برج الرومي.
- أما عن ظروف السجن فقد أكد على سوء المعاملة والتعذيب اليومي تحت إشراف مدير السجن فلقد تم سجنهم بزنزانة بسجن الكراكة تعرف بعنق الجمل وهي سجن سجن إنفرادي يقع وضع السجناء فيها لمدة بضعة أيام إلا أن مجموعة بن يشرط قد قضت 3 سنوات داخل هذه الزنزانة.
- وقد اضاف أنهم كانوا مكبلين من أرجلهم طوال الوقت وأنهم حرموا من الاكل والنوم واللبس وكانوا يتعرضون إلى التعذيب يوميا كما أضاف أنهم تم إلزامهم بقضاء حاجاتهم الطبعية في سلة بتم تداولهم بينهم جميعا كما تم حرمانهم من الإستحمام لأشهر ومنعوا عنهم الكتابة والقراءة ومنعوا عليهم زيارة عائلاتهم .
- بالإضافة إلى ذلك تحدث بن يشرط عن القاضي احمد التيجاني الذي كان في عزلة تامة في غار منفرد وكان في وضعية رثة وحرم من أدنى الحقوق وحتى أنه أثناء خروجه للآريا كان يقع وضع كيس على رئسه ويتم إصطحابه من قبل أحد أعوان السجون لبضعة دقائق ليقع إرجاعه إلى السجن معللا ذلك خوف
- ادارة السجن من قيام المرحوم التيجاني بإعلام بقية المساجين بحقوقهم وخوفا من أن يؤدي ذلك إلى أحداث شغب.
- وقد اضاف بن يشرط أن بعض المسؤولين قاموا بزيارتهم في بعض المناسبات لمعاينة ظروف سجنهم وتحدث بن يشرط عن زيارة الطيب المهيري والباجي قائد السيسي وأكد بن يشرط أن رغم معاينة حالة المساجين وأثار التعذيب والتدهور الصحي إلا أن ذلك لم يغير من وضعيتهم وإنما أكد على أن أعوان السجون قد واصلوا تعنيفهم وهو ما إستنتج منه أن الغاية من الزيارة كانت لمعاينة قسوة وضعيتهم.
- واكد في الختام أنه من سنة 1969 وقع إيقاف التعذيب وأصبحوا يعاملنوهم كبقية المساجين الحق العام إلى غاية العفو في جوان 1973.
- ويسؤال القاضي عن طلبان بن يشرط أكد أنه ليس له طلب شخصي وإنما طلب تصحيح التاريخ وانهم تم تشويه الحركة النضالية لمجموعة 1962 وتزييف التاريخ.

- ثم تدخل حلومة النموشي أرملة النقيب حمادي قيزة التي أعلمت المحكمة أنها أسست في سنة 2016 جمعية ضحايا ما يسمى المحاولة الإنقلابية 1962 وقالت أنها لم تكن تعرف الضحية وإنما ستقوم بنقل شهادته بإعتبار أنه توفي في 2013 وأكدت أنها أستاذة تاريخ وانها متخصصة في حركة النضال الوطني وقدمت وقائع شبيهة بما قدمه بن يشرط وبإعتبار أنها قد قامت بتدوين شهادتها على ورق فقد طلب منها القاضي أن تمكنه من نسخة فيا لجلسة المقبلة.
- وأخر القضية لجلسة سيتم تحديد موعدها لاحقا وذلك على الساعة 14:20

- تمت الجلسة في ظروف عادية رغم الحضور الكبير وبعض الصعوبات في بداية الجلسة.
- لوحظ وجود أعضاء من هيئة الحقيقة والكرامة في المكان المخصص للمحامين.
- لوحظ غياب كلي للأمني داخل القاعة أو خارجها باستثناء دخول عون أمن مرة واحدة.
- تم تركيز كاميرا لتوثيق كامل الجلسة.
- للأسف لم يقع سماع شهادة بن يشرط في خصوص تعاطي القضاء وأيضا لسان الدفاع مع الملف.